Comprehensive Journal of Science
Volume (11), Issue (41), (JUNE, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (11) ملحق العدد 41 يونيو 2026
ردمد: 3014-6266

مشكلة الساقية الحمراء ووادي الذهب وانعكاساتها على دول الجوار

ا. هند سعيد ساسي الحمري
كلية التربية زلطن ، جامعة صبراته
hinds9145@gmail.com

The Saguia el-Hamra and Wadi al-Dahab Problem and its Repercussions on Neighboring Countries

A. Hind Saeed Sassi Al-Hamri
Lecturer, Faculty of Education, Zliten, University of Sabratha

تاريخ الاستلام: 2026/06/30 -تاريخ المراجعة:2026/07/18- تاريخ القبول: 2026/07/28- تاريخ للنشر: 2026/8/24

الملخص
تُعد قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من القضايا الإقليمية والدولية المعقدة التي ارتبطت بتاريخ شمال غرب إفريقيا و بالأهمية الجغرافية والاستراتيجية للإقليم، وما يتمتع به من موقع يربط بين أفريقيا وأوروبا، إلى جانب غنى سواحله بالثروة السمكية لاحتوائه على موارد طبيعية ومعدنية ومصادر مائية، الأمر الذي جعله محل اهتمام وتنافس القوى الاستعمارية منذ أواخر القرن التاسع عشر. وقد تعاقبت على الإقليم أطماع وتدخلات خارجية متعددة، بدءاً من التنافس الإسباني والبرتغالي خلال مرحلة الاستكشافات الجغرافية، وصولاً إلى التنافس الإسباني الفرنسي خلال الحقبة الاستعمارية.
وتطورت القضية بصورة أكثر تعقيداً عقب انسحاب إسبانيا من الإقليم سنة 1975م، وما ترتب على اتفاقية مدريد من انتقال إدارة الإقليم إلى المغرب وموريتانيا، ثم انسحاب موريتانيا من الصراع سنة 1979م، ليستمر النزاع بصورة رئيسية بين المغرب وجبهة البوليساريو حتى سنة 1991م. ومنذ ذلك التاريخ دخلت القضية مرحلة اتسمت بغياب التسوية النهائية، مع استمرار الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سياسي يحدد مستقبل الإقليم، ولا سيما من خلال جهود الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي.
وانطلاقاً من الطبيعة الجيوسياسية للقضية وتشابك أبعادها التاريخية والإقليمية والدولية، تتناول هذه الدراسة جذور النزاع في الساقية الحمراء ووادي الذهب، ومواقف دول الجوار من القضية، إلى جانب المواقف الدولية منها، بهدف تحليل العوامل التي أسهمت في استمرار النزاع وصعوبة الوصول إلى تسوية نهائية.

Abstract
The Western Sahara conflict is a complex regional and international issue deeply intertwined with the history of Northwest Africa and the region's strategic and geographical importance. Its location connecting Africa and Europe, coupled with the richness of its coastline in fisheries due to its natural, mineral, and water resources, made it a target of interest and competition among colonial powers since the late 19th century. The region has been subject to numerous external ambitions and interventions, beginning with the Spanish and Portuguese rivalry during the Age of Exploration and culminating in the Spanish-French rivalry during the colonial era.
The issue became even more complex following Spain's withdrawal from the territory in 1975 and the subsequent Madrid Agreement, which transferred administration to Morocco and Mauritania. Mauritania withdrew from the conflict in 1979, leaving the dispute primarily between Morocco and the Polisario Front until 1991. Since then, the issue has entered a phase characterized by the absence of a final settlement, while international efforts continue to find a political solution that will determine the region's future, particularly through the efforts of the United Nations and the African Union
Given the geopolitical nature of the issue and the intertwining of its historical, regional, and international dimensions, this study examines the roots of the conflict in Saguia el-Hamra and Rio de Oro, the positions of neighboring countries on the issue, and international stances on it, with the aim of analyzing the factors that have contributed to the continuation of the conflict and the difficulty in reaching a final settlement.

المقدمة

تُعد منطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب من الأقاليم التي ارتبط تاريخها بتعاقب أشكال النفوذ والتدخل الأجنبي، كما ارتبطت قضيتها تاريخيًا بالتطورات السياسية والاستعمارية التي شهدتها منطقة شمال غرب إفريقيا. فقد أسهم الموقع الجغرافي والاستراتيجي للإقليم، إلى جانب ما يتمتع به من موارد طبيعية وإمكانات اقتصادية، في جعله مجالًا للتنافس والاستقطاب بين القوى الخارجية، الأمر الذي جعل تاريخ المنطقة حافلًا بمراحل متعاقبة من التدخلات والصراعات.

وترجع جذور هذه القضية إلى مرحلة التوسع الاستعماري الأوروبي في شمال غرب إفريقيا، ولا سيما منذ أواخر القرن التاسع عشر، حيث شهد الإقليم تنافسًا بين القوى الأوروبية، كما حدث خلال مرحلة الاستكشافات الجغرافية بين إسبانيا والبرتغال، ثم خلال الحقبة الاستعمارية بين إسبانيا وفرنسا. ولم تقتصر المقاومة في المنطقة على مواجهة قوة استعمارية واحدة، بل ارتبطت بمواجهة تدخلات وأطماع متعددة فرضتها الأهمية الجغرافية للإقليم وموقعه ضمن المجال المغاربي والأطلسي.

وازداد تعقيد القضية عقب خروج إسبانيا من الإقليم في أعقاب اتفاقية مدريد الموقعة في 14 نوفمبر 1975م، وما ترتب عليها من انتقال إدارة الإقليم إلى المغرب وموريتانيا، ثم انسحاب موريتانيا من الصراع بعد اتفاق السلام الذي أبرمته مع جبهة البوليساريو في 5 يوليو 1979م، وإعلانها التخلي عن مطالبها في الساقية الحمراء ووادي الذهب. وبذلك أصبح الصراع بصورة رئيسية بين المغرب وجبهة البوليساريو، واستمر في صورته المسلحة خلال الفترة الممتدة من عام 1975م إلى عام 1991م، قبل أن ينتقل إلى مرحلة جديدة اتسمت بما يمكن وصفه بحالة «لا سلم ولا حرب»، في ظل الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية للقضية.

وقد ارتبطت هذه المرحلة بالمساعي الدولية لتنظيم استفتاء يتيح لسكان الإقليم تحديد مستقبلهم، في إطار الجهود التي اضطلعت بها الأمم المتحدة وبالتنسيق مع الاتحاد الإفريقي، إلا أن استمرار الخلافات بين أطراف النزاع حال دون التوصل إلى تسوية نهائية للقضية، لتظل من القضايا الجيوسياسية الممتدة في منطقة شمال غرب إفريقيا.

وتنبع الأهمية الاستراتيجية للساقية الحمراء ووادي الذهب من مجموعة من المقومات الجغرافية والاقتصادية، يأتي في مقدمتها موقع الإقليم الذي يجعله حلقة وصل بين المجال الإفريقي والأوروبي، بإطلالته على المحيط الأطلسي وما يتميز به من سواحل غنية بالثروة السمكية، فضلًا عما تشير إليه الدراسات والبيانات من وجود موارد طبيعية ومعدنية ومصادر مائية وإمكانات اقتصادية أخرى. وقد أسهمت هذه المقومات، إلى جانب الموقع الجغرافي، في تعزيز الأهمية الجيوسياسية للإقليم وجعله مجالًا للتنافس الإقليمي والدولي.

ونظرًا لما تتسم به قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من حساسية وتعقد، وتشابك أبعادها التاريخية والجغرافية والسياسية والإقليمية والدولية، وما ترتب على استمرارها من انعكاسات على علاقات دول المنطقة، تتناول هذه الدراسة القضية من خلال ثلاثة مباحث رئيسية؛ يتناول المبحث الأول الجذور التاريخية للنزاع ومراحل تطوره في منطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب، بينما يركز المبحث الثاني على مواقف دول الجوار من القضية وتطورها في ضوء التحولات الإقليمية، في حين يتناول المبحث الثالث المواقف الدولية من قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب، ودور القوى والمنظمات الدولية في التعامل معها ومحاولات الوصول إلى تسوية سياسية لها

أهداف الدراسة :

1- التعرف على حقيقة وواقع النزاع حول الساقية الحمراء ووادي الذهب عبر التاريخ.
2- معرفة مواقف دول الجوار من هذه المشكلة ومدى مساهمتهم في حلها .
3- التعرف على اراء ومواقف الدول المجاورة والمنظمات الدولية على حقيقة النزاع .
4- تسليط الضوء على اهم الحلول المقترحة لحل المشكلة .

مشكلاتها :

1- ماهي الجذور التاريخية لواقع النزاع حول الساقية الحمراء ووادي الذهب ؟
2- ما موقف دول الجوار من النزاع حول الساقية الحمراء ووادي الذهب؟
3- ما موقف المنظمات والهيئات الدولية والاقليمية من هذه المشكلة ؟

فرضياتها :

1- تمتد الجذور التاريخية من بدايات الاستعمار لهذه المنطقة حتى الوقت الحالي مع اختلاف قئراته واصنافه .
2- يتعارض موافق دول الجوار حول المشكلة بين مؤيد لتحريرها وبين من يعتبرها امتداداً لأراضيها .
3- تتباين مواقف كل من المنظمات والهيئات الدولية والاقليمية حول حقيقة وواقع النزاع .

أهميتها :

1- دراسة أهم الخلافات والثورات السياسية بين دول النزاع على الساقية الحمراء ووادي الذهب وإلى أين وصلت في الوقت الحاضر.
2- ابراز اهم المتغيرات الدولية الجديدة من بعض الدول الاوروبية والتي تربطها مصالح بالمنطقة المغاربية بشكل خاص متمثله في (اسبانيا - فرنسا).
3- التعريف بعده النزاع الدبلوماسي والعسكري بين (المغرب – الجزائر) الذي أدى الى التسابق نحو التسلح وكان له الدور الابرز في تدهور العلاقات بين الدول المغاربية .

منهجيتها :

1- المنهج التحليلي الوصفي

استخدام هذه المنهج لتحليل دور أطراف النزاع المباشرة والغير مباشرة عبر فترات زمنية مختلفة ووصف تحليل حالة الساقية الحمراء ووادي الذهب وتعاطيها مع الدول المجاورة والمنظمات الدولية والاقليمية حول حقيقة النزاع .

2- المنهج التاريخي

يستخدم هذا المنهج لدراسة وتتبع احداث الماضي وواقع الحاضر حول حقيقة النزاع على الساقية الحمراء ووداي الذهب كذلك دراسة تاريخ المغرب العربي وتاريخ النضال المشترك ضد موجات الاستعمار الاوربي في الخمسينات وكذلك تاريخ النزاع الصحراوي بين الاطراف والوصول الى نتائج محددة في موضوع الدراسة .

الحدود الزمانية والمكانية:

تقع الساقية الحمراء ووادي الذهب في الشمال الغربي لأفريقيا يحدها شمالاً المغرب وغرباً المحيط الأطلسي وجنوبا موريتانيا وشرقاً الجزائر وتبلغ مساحتها حوالي 284000كم^2 ، ويبلغ طول سواحلها 1062كم^2 ، بينما طول حدودها البرية تصل الى 2045كم^2 منها مع موريتانيا حوالي 1570 كم، ومع المغرب والجزائر 475 كم .

ولقد تم إقرار هذه الحدود من خلال سلسلة من المعاهدات بين الدول الاستعمارية أما بالنسبة للموقع الجغرافي الفلكي تمتد المنطقة بين خطي الدول $20.^0 8^0$ ودائري عرض $20^0 28.^0$ ، ويمر خط الطول 16^0 ، على مدينة الداخلية في حين يشكل خط الطول 12^0 ، الجزء الأوسط من حدود الصحراء مع موريتانيا ، وبذلك تكون الحدود الطبيعية لمنطقة الصحراء الغربية من الشمال المغرب منطقة سيدي إيفني ومن الجنوب منطقة لكويرة على الحدود الموريتانية ومن الغرب المحيط الأطلسي ومن الشرق صحراء تندوف في الجزائر . (مهابة ،239، 1993)

خريطة رقم (1) تبين حدود المنطقة

المصدر: عبد الرحمن الناجم ، مسار التسوية لحل قضية الصحراء الغربية في ظل قيادة البوليساريو، جامعة قاصدي،ورقلة، كلية الحقوق ،2017م .

مصطلحاتها ومفاهيمها :

1- الساقية الحمراء ووادي الذهب (الصحراء الغربية)/

هي منطقة ذات مناخ صحراوي مساحتها حوالي 266000كم^2 تقع شمال غرب أفريقيا تحدها الجزائر من الشرق وموريتانيا من الجنوب المغرب من الشمال أكبر مدنها مدينة (العيون) حيث يتمركز فيها غالبية السكان .

2- جبهة البوليساريو /

تأسست بعد انعقاد مؤتمرها التأسيسي في 20 مايو عام 1973م ، وتهدف إلى إقامة دولة مستقلة إقليم الصحراء ، وهي الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب .

الدراسات السابقة :

1- دراسة شعبان (2007) بعنوان نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية .

تناول الباحث الجانب السياسي للنزاع حيث قدم بعض الحلول العلمية وركز على ضرورة تطبيق قرارات منظمة الامم المحتدة المؤكدة على ان الحل يمكن ببساطة في قبول جميع الاطراف والالتزام بمبادي الشرعية الدولية التي يمكن تجسدها عبر تطبيق مبدأ حق تقرير المصير ومن اهم نتائجها :

الاسباب التي تدفع كل الاطراف النزاع الى التدخل او عدم التدخل لحل النزاع من خلال استفتاء تقرير المصير .

2- دراسة المرغني (2008) بعنوان النزاع حول الصحراء الغربية وجهود التسوية (1975- 2007).
تناولت هذه الدراسة الى ابراز الخلفية التاريخية للنزاع الصحراوي والاسباب الحقيقة الكامنة وراءه ، كما تناولت مواقف أطراف النزاع في المنطقة ، ومواقف بعض الاطراف الاقليمية والدولية التي ساهمت في وقف إطلاق النار بين طرفي النزاع وقد توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج منها .

1- ان حل القضية الصحراوية يرتبط ارتباطا وثيقاً بحل الخلافات بين المغرب والجزائر والتطورات الخارجية لبعض القوى الدولية إذ انه من المستبعد ان يكون هناك حلاً مغاربياً دون الرجوع إلى الحلول الخارجية .
3- دراسة أسطيل (2010) بعنوان دور المنظمات الدولية والإقليمية والعالمية في حل النزاع بالصحراء الغربية (1975- 2007) .

تناولت الدراسة الجوانب التاريخية التي كانت عليه الصحراء الغربية وتناولت ايضا ابرز الادوار والمبادرات التي قدمتها المنظمات الاقليمية والدولية لحل النزاع الصحراوي وأهم النتائج التي توصلت إليها :

1- أن الدول الاستعمارية القديمة وهي اسبانيا وفرنسا التي استعمرت المنطقة لم تتخلص من عقائدها الاستعمارية بعد ولا تريد الابتعاد عن المشكلة ودائما تحاول جاهدة لإيجاد ذريعة للتدخل في المنطقة .
2- أن الصحراء الغربية لها عدة اسباب ان الامم المتحدة نفسها منقسمة بسبب مراعاة الدول العظمي لمصالحها في النزاع وثانيها ان أطراف النزاع لم تجتمع على اتفاق واحد .

التعريف بالظاهرة الدراسة :

أن اقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب والذي يطلق عليها احيانا (بالصحراء الغربية) ذات اهمية جغرافية واستراتيجية واقتصادية فمن خلال التعريف بأهمية هذا الاقليم الصحراوي يتبين لنا طبيعة هذا النزاع وتطوره عبر الزمن .

حيث يقع إقليم الصحراء الغربية في الجزء الشمالي الغربي من القارة الأفريقية وتبلغ مساحته حوالي 266000كم^2 ، والغالبية العظمي منه صحراء يحده من الشمال المغرب ومن الشرق الجزائر ومن الغرب المحيط الأطلسي والجنوب والجنوب الشرقي موريتانيا وتنقسم الصحراء الغربية من الناحية الجغرافية إلى منطقتين رئيستين هما :-

1- إقليم الساقية الحمراء /

وهو وادي يقع في أقصى الطرف الشمالي من الصحراء ، وينحدر إلى ساحل المحيط الأطلسي تبلغ مساحته حوالي 82000كم^2 ، وسمي بإقليم الساقية الحمراء لوجود نهر موسمي يمر به ، وفي موسم الأمطار تتلون مياه هذا النهر باللون الأحمر بسبب امتزاج مياهه بالتربة .(سالم ، 1976، 12)

2- إقليم وادي الذهب /

هذا الإقليم يشمل المنطقة الممتدة بين جنوب الساقية من رأس بوجدور الى راس بلانكو وترجع تسمية الاقليم الى فترة الاستعمار البرتغالي حيث أطلق عليه البرتغاليون اسم نهر الذهب اذ انهم كانوا يعتقدون ان المجاري المائية التي تمر في المنطقة تحمل معها الذهب المختلط بالتربة وتبلغ مساحته حوالي 184000كم^2 أهم مدن هذا الاقليم مدينة الداخلة أما من الناحية الادارية فتكون الصحراء الغربية من ثلاث مناطق رئيسية وهي منطقة السمارة ومنطقة العيون ومنطقة الداخلة يسود اقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب نوعان من المناخ مناخ محيطي يمتاز بالاعتدل والرطوبة مقارنة مع مناطق الصحراء الكبرى وذلك ان الشواطئ معرضة دائما للرياح الشمالية الغربية التي تاتي من المحيط الاطلسي ، ايضا يسودها المناخ الصحراوي القاري حيث يمتاز بالتقلبات المفاجئة في درجات الحرارة بين الليل والنهار حيث تصل درجة الحرارة ليلاً الى دون الصفر ، أما في النهار ترتفع بشكل كبير .

وفي العموم يعرف الإقليم بمناخ حار جاف صيفاً ، حيث ترتفع فيه درجة الحرارة أما في فصل الشتاء درجة الحرارة تنخفض بشكل ملحوظ ، كما ان المنطقة تعاني من ندرة الأمطار ومن هبوب الرياح العنيفة والعواصف الرملية ونسبة التصحر متزايدة ، ومياه جوفية محدودة حيث تحاصرها الأملاح من كل مكان ما يجعل مياه الصحراء الغربية غير صالحة للزراعة أو قيام أنشطة زراعية فهذا النظام البيئي لا يوفر سوى مجالاً محدوداً جداً للزراعة ، وخصوصاً في المنخفضات ومجاري المياه الموسمية ، كما أن التيارات البحرية القادمة من المحيط الأطلسي تكسب المنطقة الساحلية طبقة غير محدودة من العشب في فصل الأمطار أما بقية الفصول فإن الحياة النباتية تكاد تتوقف بشكل كامل وتتبع النباتات الصحراوية نظاماً قاسياً للأستمرار في العيش فوق رمال الصحراء ولكي تحمي نفسها من اشعة الشمس وتتاقلم مع قلة المياه حيث أنها تجعل لحائها سميكاً أو دهنياً تكون الأوراق صغيرة ذات أشكال إبرية أو مجعدة (الغربي، ب ت، 35).

أما بالنسبة للسكان فهم عبارة عن مجموعة من القبائل في معظمها عربية استقرت في الصحراء الغربية فهذه المنطقة وفد إليها الكثير من الأجناس الزنجية من الجنوب والاوربية من الشمال عبر مرور الزمن ، وإن كانوا قلة بالنسبة الى السكان المحليين (زناتة وصنهاجة) ومنهم من هاجر الى اليمن وفلسطين ومن جاء فاتحاً في العهد الإسلامي وهكذا توالت الهجرات السكانية لهذه المنطقة. (تونسي ،1987، 211)

أما من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية فهي تمتلك كميات كبيرة من معادن الفوسفات والتي تعتبر من أهم الثروات المعدنية حيث تمتد حقول الفوسفات الى حوالي 800كم^2 والذي يعد من اجود انواع الفوسفات في العالم بنسبة نقاء

(80.56%) والاحتياطي العالمي حوالي 28% فضلاً عن معادن الحديد والنفط والشواطئ التي تزخر بالأسماك والرخويات كل هذا الثروات جعلت منها محط أنظار الدول الاستعمارية لها منذَ القدم وحتى الآن .

المبحث الأول

الجذور التاريخية لواقع النزاع حول الساقية الحمراء ووادي الذهب

تشكل منطقة المغرب العربي عبر تاريخها الطويل وحدة سياسية تتسع رقعتها الجغرافية أو تضييق حسب قوة السلطة السياسية أو ضعفها ولقد بدأ الاهتمام الأوربي بالأراضي الصحراوية في القرن الرابع عشر الميلادي حيث نزل عام 1405م النورماندي (جان دي بيتكانو) في منطقة بوجدور مستهدفاً قرى الصيادين لكن تم طرد بفضل مقاومة السكان له ثم توالت محاولات البرتغاليين والاسبان وفرنسا للسيطرة على طريق التجارة التي اشتهرت بها الصحراء الغربية في ذلك الوقت ، إلا أن السكان الصحراويين استطاعوا حتى منتصف القرن التاسع عشر الميلادي حماية أراضيهم من كل احتلال أجنبي قادم إليهم، لذلك شهد عام 1478 م ، بدأ أول مركز أجنبي أسباني فيها بموجب هذا الاحتكاك أصبح بعض سكان المنطقة على إلمام باللغة الاسبانية حتى جاء مؤتمر برلين من عام 1884م ليقسم المناطق وتقرر الحاق الصحراء الغربية بإسبانيا نهائياً لتعرف فيما بعد باسم الصحراء الاسبانية. (تونسي، 30)

وبذلك بدأ الاستعمار الفعلي للساقية الحمراء ووادي الذهب إلا أنه لم تتمكن اسبانيا من السيطرة على المناطق الداخلية إلا بعد مرور حوالي 50 سنة ، وفي شهر مارس 1886م دخلت فرنسا في مفاوضات مع إسبانيا وذلك لتقريب المصالح لأن فرنسا في ذلك الوقت كانت مهتمة بكل من موريتانيا والمغرب ، وكانت تسعى لترسم الحدود التي تتواجد فيها اسبانيا من اجل تقيدها على التوسع نحو موريتانيا أو المغرب حتى اتجاه الصحراء الجزائرية ولحل هذه المشكلة عقدت مع اسبانيا ثلاث اتفاقيات الاولى سنة 1900م ، والثانية في 1904 م والثالثة في سنة 1912م وهذه الاميرة التي جاءت بعد بضعة أشهر من إعلان المغرب محمية فرنسية ، وكانت فرنسا تسيطر على المغرب ابتداء من سنة 1894م ، حيث يعتبر احتلال الأسبان لوادي الذهب رغبة فرنسية لإبعادهم جنوباً ، وكانت فرنسا حينها تتطلع للسيطرة على المغرب ، أما اسبانيا فكانت تحاول الدفاع على وضعيتها للابقاء على علاقتها ونشاطاتها التجارية في المنطقة لهذا حاولت الضغط على فرنسا ، بإغراء كل من ألمانيا وبلجيكا بأهمية المنطقة وخيراتها ومن ثم إشراكهم في المنافسة على المنطقة. (شعنان ،66)

وفي عام 1946م أصدرت اسبانيا مرسوم يحدد ما يسمى بمستعمرة افريقيا الاسبانية ، تضم هذه المستعمرة إقليم إفني الذي كان حتى ذلك التاريخ يتمتع بنفس وضع سبتة مليلة أما في سنة 1952م قامت لجنة مشتركة فرنسية اسبانية برسم حدود ساحل ووادي الذهب وموريتانيا ، وإسبانيا مهتمة بهذا الاقليم لأنه استراتيجي بالدرجة الاولى لما يحتويه من خيرات باطنية لهذا صدرت المستعمرة الاسبانية مرسوما في عام 1958م تعلن فيه أي الصحراء الغربية مقاطعة إسبانية من كل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية وازداد اهتمام الاسبان بالصحراء الغربية وخاصة بعد منح رخص التنقيب عن البترول للشركات البترولية الغربية ولكن عوضاً عن اكتشاف النفط اكتشفت البحوث ثروة اخرى وهي الفوسفات بكميات هائلة حوالي 2 مليار طن وعلى مساحة حوالي 231كم^2.(مجدوبي، 2014 ،6) ولأن الجزائر كانت مستعمرة فرنسية بالاضافة الى تونس والمغرب وموريتانيا فقد أخذت اسبانيا كل من الصحراء الغربية وبعض المناطق في الشمال المغرب وفي نهاية الخمسينات ومطلع الستينات من القرن الماضي استقلت كل من المنطقة المغاربية فقد استقلت المغرب وتونس سنة 1956م واستقلت الجزائر في سنة 1962م وأخذت موريتانيا استقلالها بعد المغرب .

وما أن أخذت الدول استقلالها حتى ظهرت النزاعات الحدودية وخاصة بين المغرب والجزائر والمغرب وموريتانيا وصل حد التصادم المسلح بين الجزائر والمغرب سنة 1963م سمّي بـ(حرب الرمال) كذلك النزاع بين المغرب وموريتانيا في الأمم المتحدة والتي كانت تطالب بها اساساً المغرب على أساس أنها جزء من التراب المغربي ولا يمكن التفريط فيه ، حيث ظهرت المقاومة الوطنية في الصحراء لقوات الاحتلال الفرنسي والاسباني ظهرت بعد عام واحد من حصول المغرب على استقلاله ، تحت قيادة الجيش التحرير المغربي الذي استمد عناصره من قبائل الصحراء وبذلك نمت الحركة الوطنية الصحراوية في أحضان الحركة الوطنية المغربية وقدمت فرنسا وإسبانيا من خلال قواعدها في موريتانيا والجزائر مساعدات وإمدادات عسكرية بهدف إيقاف زحف جيش التحرير المغربي نحو تحرير الصحراء ، وقد تشابكت مشكلة الساقية الحمراء ووادي الذهب مع مشكلة الحدود المغربية الجزائرية في منطقة (تندوف) وبالتالي أصبحت تندوف تنمي الأراضي الجزائرية والصحراء الغربية الى المغرب والتي تشكل الأساس التاريخي اللازمة بين البلدين . (شعلان، 2012 ، 2)

وعندما اعلنت اسبانيا نيتها الانسحاب من الصحراء الغربية أنسجاماً مع قرار الأمم المتحدة بإلغاء أشكال الاستعمار وحق تقرير المصير للشعوب وناقشت طلبات الأطراف المشتركة فيها وإدعاءات كل منها من براهين قانونية ومستندات تثبت حق الذي يدعيه في ملكية الصحراء الغربية ، ولكن بعد المناقشات اصدرت المحكمة الدولية حكمها بأن أي الاطراف المدعية لا يملك الإثبات الكافي للحق في ملكية الصحراء واعتبرت الصحراء تعود لأهلها الذين يسكنون فيها ولهم الحق في ادارة انفسهم وتقرير مصيرهم وهذا ما رفضه كلا من المغرب وموريتانيا ، وقامت بعقد اتفاق مدريد وهو اتفاق ثلاثي بين كلا من اسبانيا وموريتانيا والمغرب .

صدر في 14 نوفمبر عام 1975م قامت فيه إسبانيا بالتنازل عن الإقليم مقابل اشتراكها في استغلال مناجم الفوسفات في بوكراع ، وبقاء اسطول صيدها البحري في المياه الاقليمية ، ومن هنا رفضت البوليساريو هذا الاتفاق وقامت بعملياتها العسكرية ضد القوات الإسبانية حتى عام 1976م وأعلنت فيه قيام دولتها المستقلة مدعومة من الجزائر تحت اسم جمهورية الصحراء الغربية الديمقراطية ، وتعتبر مدينة "تندوف" في أقصي الجنوب الغربي للجزائر المقر الرئيسي للحكومة منظمة البوليساريو، وقد اندلع قتال بين البوليساريو والقوات المغربية والموريتانية ، غير أن موريتانيا وأمام ضغوط داخلية وتغير السلطة انسحبت من هذا القسم الذي تحتله في عام 1979م على أن تسلمه إلى جبهة وقوات البوليساريو إلا أن القوات المغربية فاجأت الجميع واحتلت وأصبحت الصحراء بكلماتها تحت سيطرة المغرب وهكذا استمر القتال بين قوات البوليساريو المدعومة من الجزائر وبين القوات المغربية .(نصيب، 2012 ، 122)

لقد كان تخلي إسبانيا عن الإقليم بموجب اتفاقية مدريد عام 1957 وإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974م بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال وظهور جبهة البوليساريو كقوة عسكرية تلقي الدعم من الجزائر جعل الصحراء الغربية محوراً مهماً من محاور عدم الاستقرار في العلاقات المغربية والجزائرية .(نصيب ، 2012، 133)

المبحث الثاني

مواقف دول الجوار من قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب

أ- موقف المغرب :

يشتد المغرب في دعواه بالساقية الحمراء ووادي الذهب إلى الحقوق التاريخية ويجدد مفهوم الحقوق التاريخية بأن هذه المنطقة كانت تحت إشراف سلاطين المغرب فيما مضى ، وأن التكامل الإقليمي يفوق حتى تقرير المصير، لذا فإن الصحراء هي جزء لا يتجزأ من المغرب هذا من الناحية التاريخية أما من الناحية القانونية فإن المعاهدات التي تؤكد السيادة المغربية على الصحراء يمكن الاشارة اليها في تلك المعاهدة التي صادق عليها لويس الثامن بين سنتي (1631 -1635) لويس العاشر 1682م ، ولويس الخامس عشر عام 1767 م، بالنسبة لفرنسا وكذلك اسبانيا ، اما اقتصادياً واجتماعياً فإن سكان الصحراء شاركوا خلال الاجيال المتعاقبة في قيام حضارة مشتركة أكسيت المنطقة صفة اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق مع المناطق الشمالية .(نصيب ،125)

موقف المغرب ينطلق من مبدأ أن الصحراء امتداد التراب المغربي الوطني وظلت المملكة المغربية متمسكة بموقفها حتى مطلع 2001م ، حيث أعلن المغرب أنه سيقدم الى الامم المتحدة مقترحات في شأن إيجاد صيغة الحكم الجهوي والمركزي لإقليم الصحراء بحيث يمكن لأبناء المنطقة تسيير شؤونهم المحلية في إطار اللامركزية .

أن تمسك المغرب بالإقليم نابع مما يمثله له من رهان سياسي واقتصادي واستراتيجي ، فساستاً الساقية الحمراء ووادي الذهب تزيد من سعة مساحته وامتداد عمقه الجغرافي ومن قوة تعداده السكاني وتجسد حلم المغرب في ضم هذه الأراضي للمملكة .

ب- موقف موريتانيا :

إن موقف دولة موريتانيا والدور الذي لعبته في هذه المشكلة من خلال ادعائها بمساندة الشعب الصحراوي في تقرير مصيره مع اسبانيا ، ايضا تؤكد حقوقها المشروعة في الصحراء معللة بذلك بالارتباطات الموجودة بين الشعب الموريتاني والصحراوي من تقاليد ولغة مشتركة فلم تحصل موريتانيا على دخولها إلا على الويلات ودخول اقتصادها في شلل تام، هذا بالاضافة الى الدعم الذي تلقته من فرنسا الى غاية عام 1978م خرجت من الصراع من الناحية العملية والرسمية بعد ان عقدت اتفاقية الجزائر مع حركة البوليساريو في عام 1979م والتي تم بموجبها إنهاء حالة الحرب بينهما وانسحاب موريتانيا من وادي الذهب وتسليمه للصحراويين ولكن في غفلة من الجزائر وبعد انسحاب موريتانيا انقضت المغرب على الإقليم معلنة امتداد أراضيها فيه . (الشرقاوي، 1981، 134).

جـ- موقف الجزائر :

تعتبر الجزائر طرفاً مهماً في القضية فقد أصبحت تشارك بصفة اعتيادية في أعمال لجنة تصفية الاستعمار على اساس انها من الدول المجاورة للإقليم الصحراوي وعليه فإن الممثل الجزائري في دورة نوفمبر عام 1966 م ، قال أمام اللجنة الأممية لتصفية الاستعمار (إنه من الطبيعي أن تهتم الجزائر بمستقبل مكون من قبائل و عشائر يعيشون لشهور عديدة فوق إقليمها ولديها معهم حدود مشتركة) .

حيث تظهر انها ليست لها أي مطالب أو طموحات اقليمية اتجاه إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب وفي حق تقرير المصير ، حيث نفت حسب تقرير البعثة الاممية عام 1975م نفياً تاماً أي مطامع ترابية في الإقليم و تمسكت بضرورة خروج الاستعمار الاسباني واحترام إرادة الشعب الصحراوي في الاختيار وتقرير مصيره.(الشامي، 1982 ، 80-81)، فترى أن الشعب الصحراوي أولى بالمساعدة ما دامت قضية عادلة ، فقد قدمت له أشكالا متعددة من الدعم أولها كان إيواء اللاجئين الذي فروا من الابادة والتطهير إثر ما يسمى بالمسيرة الخضراء في عام 1975م ، فالجزائر يتماشى مع مبادئ سياستها الخارجية التي تبلورت أثناء الثورة وعرفت عالمياً بمساندتها للإقليم وسعيها لإيجاد حل سياسي وعادل للقضية الصحراوية .

د- جبهة البوليساريو :

ظهرت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب بعد المذابح الاسبانية ضد شعب الصحراء عام 1970م حيث عقد المؤتمر التأسيسي الأول في 1973م على الحدود بين موريتانيا والصحراء وأعلن فيه ميلاد جبهة البوليساريو على أنقاض كل التنظيمات السياسية القائمة في ذلك الوقت حيث استطاعت أن تضم جميع المناضلين في الصحراء ، كذلك كل التنظيمات القائمة في ذلك الوقت وأصبحت بذلك هي التنظيم الوحيد الممثل لشعب الصحراء ، حيث قامت على مبادئ وأهداف أكثر تحديداً ووضوحاً ، وركزت على هدف رئيسي وهو الاستقلال التام للصحراء بعيداً عن إسبانيا والمغرب وموريتانيا وعلى الرغم أن جبهة البوليساريو قامت وتكونت في موريتانيا فإن التطور الأساسي للحركة كان في الجزائر بعد ان حقق زعماء الجبهة اتصالهم و تفاهمهم مع السلطة السياسية الجزائرية مما دفع قيادات الجبهة منذ عام 1974م الى التوجه الى الجزائر التي رحبت بهم وساعدت اللاجئين من الصحراويين (بخطية، 2000، 12) ، وقد اكتسب جبهة البوليساريو قوتها وذاع صيتها بعد أن مدت الجسور بينها بين الجزائر وليبيا التي كانت الداعمة في خلال فترة نشاطها حيث تبنتها وباعتبارها حركة تحريرية تسعى إلى الاستقلال والتحرير ، وتعمل على تحرير وطنها من السيطرة الاستعمارية بكل اشكاله .

هـ - ليبيا :

كان الرئيس السابق "القذافي " يعتبر نفسه المؤسس المنشي للبوليساريو وانه هو الذي دعمها بالسلاح الذي جعلها قوة حية تتصدى للوجود الإسباني في الصحراء وهو ما يبدو واضحاً من خلال خطابه عام 1987 م بقوله (استطيع ان اتكلم عن قضية الصحراء أكثر من أي طرف آخر لأن البوليساريو الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب ، نحن الذي أسسها عام 1972م ونحن الذين دربناهم وسلحناهم لطرد الاستعمار الاسباني ولم نسلحها لإقامة دولة ، ولم نقل لهم إنضموا الى موريتانيا أو الجزائر او المغرب او لا تنضموا ، أن الدعم الليبي طيلة استمراره حتى سنتى 1984-1985 م ، نشكل السند الأهم اقتصادياً وعسكرياً لأن ليبيا فتحت خطاً تمويلياً غير محدود لجبهة البوليساريو ، ولكن بعد اتفاق (وجدة) عام 1985م بين المغرب وليبيا لإنشاء شبه وحدة بينهما والتي دامت حتى 1987م غيرت من مواقف ليبيا الداعمة لجبهة البوليساريو ، واكتفت بموقف الحياد ودعم جهود الأمم المتحدة مع حرصها على بقاء نوع من الروابط مع البوليساريو باستقبال وفود من الطلبة الصحراويين للدراسة في ليبيا .(رحيمي ، 2011، 2)

و- تونس :

التزمت تونس بعد الاستقلال الحياد التام منذ بداية القضية الصحراوية وحافظت عليه حيث كان الرئيس التونسي الراحل بورقيبة يعتبرها مشكلة مفتعلة ويرجع ذلك إلى أن الجزائر كانت تسعى دائما إلى فرض وجود تلك الرقعة لتدعيمها ككيان مستقل .

وبعد تأسيس البوليساريو وإحتضانها فوق التراب الجزائري وذلك للتعريف بتلك المنظمة والاعتراف بذلك الهيكل السياسي المفتعل مسجلاً أن المغرب كان ولا يزال يعمل على التصدي الى تلك المستجدات على اعتبار أن المغرب على قناعة تامة بان المنطقة الصحراوية تابعة للمملكة المغربية حتى قبل مجيء الاستعمار الاسباني وهي منطقة كان يسكنها عدد ضئيل من السكان ، وإنها فعلاً مشكلة مفتعلة ومنذ ذلك الحين حافظت تونس على موقف الحياد تجاه هذه المشكلة . (رحيمي ، 40)

المبحث الثالث

أ - المواقف الإقليمية والدولية

ب - مواقف الهيئات الدولية

أ- المواقف الدولية من قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب :

1- موقف اسبانيا /

إن موقف أسبانيا من هذه القضية وإن كان قد تطور منذُ اتفاقية مدريد الثلاثية نحو الحياد ، من خلال عودة علاقاتها مع الجزائر اعترافها بجبهة البوليساريو خاصة من أجل أمن صياديها إلا أن إسبانيا في نفس الوقت كانت مجبرة على مسايرة المغرب حتى لا يُحي هذا الأخير مطالبته بمدينتي سبتة ومليلية المغربيتين والاحتفاظ بإمكانية الصيد على طول السواحل المغربية فتاريخياً اسبانيا هي مسؤولية عن الشعب الصحراوي الذي كانت تحتله وغادرته دون أن تجرى استفتاء تقرير المصير ، وبقيت ترى أن المغرب حليفاً لا يستهان به ، فانقسمت اسبانيا بين رأي عام إسباني تمثله المنظمات الغير حكومية وشبه الحكومية مرتبطة مع الشعب الصحراوي في مخيمات تندوف (هاشم ، 1978 ، 193) ،

وتقدم له الدعم المادي وتسوقه على مستوى المنظمات الأوروبية لدعم نضاله وقضيته في تقرير مصيره ، و موقفها المعلن والمنحاز إلى المغرب لكنها تنادي بتطبيق قرارات الأمم المتحدة بخصوص النزاع الدائم .

2- الولايات المتحدة الأمريكية :

ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر القضية الصحراوية قضية تصفية الاستعمار ينبغي أن تجد لها حلاً من خلال تطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومن هنا يأتي رفض أمريكا بالسيادة المغربية على الصحراء ، وهو الموقف المعبر عنه من خلال استثناء أراضي الصحراء من اتفاقية التجارة الحرة بين المغرب وأمريكا ، واعتبار

مشروع الحكم الذاتي المقدم من الرباط موضوع المفاوضات التي تشرف عليه الامم المتحدة بين المغرب وجبهة البوليساريو ، وتجاهل الخطة التي قدمها الطرف الصحراوي ، غير ان الادارة الامريكية نفسها كانت قد أيدت مقترح "جيمس بيكر" الثاني الذي نص على منح الصحراء الغربية حكماً ذاتياً لمدة خمس سنوات يعقبه استفتاء تقرير المصير ، (ابو الرشته ، 2014 ،20) ، وهو المقترح الذي قوبل بالرفض من الطرف المغربي بل انقلاب الموقف الأمريكي من داعم لتقرير المصير إلى مناصري الأطروحة المغربية والتي تتبني على انتهاك مبادئ الشرعية الدولية من خلال محاولتها مصادرة حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير .

3- فرنسا :

أن موقف دولة فرنسا من المشكلة يظهر في فرصتها في تمديد مصالحها بالمنطقة تكمن في التواصل إلى حل لقضية الصحراء يقنع به المغرب و الجزائر باعتبارها جوهر الخلاف بينهما , وقد دعمت حل الحكم الذاتي الموسع للصحراويين كحل مرحلي يمكن الصحراويين فيما بعد من التفاهم مع المغرب سياسيا ، وقد ظل غرض فرنسا هو إغلاق الباب على أمريكا لعدم نفاذها في شمال افريقيا والى جنوب الصحراء ولاسيما بعد أن اعتبرت هذه الأخيرة بؤرة يمكن أن يتجذر فيها الإرهاب . (عبيدة،1987، 130)

4 – موقف الاتحاد السوفيتي سابقاً :

لقد نجح الاتحاد السوفيتي سابقاً ، و أثناء الحرب الباردة في الحفاظ على نوع من التوازن في علاقاته مع دول المغرب العربي فمن ناحية اعتراف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وساند بذلك المواقف الجزائرية ومن جهة اخرى حافظ على علاقاته مع المغرب ، خصوصا في المجال الاقتصادي ، حيث أبرم الطرفان اتفاقية مارس 1978م ، لإستيراد الفوسفات ، حيث اعتبرت هذه الاتفاقية بمثابة اتفاقية القرن ، ومن اهمها بين البلدين ، حيث عرف المغرب كيف يحافظ على علاقات حسنة مع القطب الشرقي السوفياتي سابقاً ، وفي نفس الوقت كان يحافظ على علاقاته مع القطب الغربي الامريكي .(عبيد 2012 ، 135).

ب - مواقف الهيئات الدولية /

1 – موقف الأمم المتحدة :

كانت الأمم المتحدة قد تقدمت في نوفمبر 1980م بطلب إلى المغرب وجبهة البوليساريو حثهم على الدخول في مفاوضات مباشرة للتوصل الى اتفاق تسوية نهائية بينهما ، كما تثبت أساسيات قرارات منظمة الوحدة الافريقية المتعلقة بالقضية الصحراوية ، مركزة فيها وبشكل خاص على القرارات الداعية الى وقف اطلاق النار التفاوض المباشر وإجراء استفتاء وتقرير المصير بعد ذلك أدركت الأمم المتحدة في عام 1983 م ، طلب فيه إلى الأمين العام اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين مشاركة فعالة للأمم المتحدة في عمليات تنظيم وإدارة الاستفتاء في الصحراء الغربية ، وتم الاتفاق بين الطرفين على تنظيم الاستفتاء (المغرب ، جبهة البوليساريو) في بدايات النصف الأول من سنة 2000 م ، إلا أن هذا الاتفاق باء بالفشل بسبب تعنت كل طرف على مطالبهم دون التنازل حيث أصبحت فكرة الاستفتاء مجرد أمل للشعب الصحراوي يطالب الأمم المتحدة بتنفيذه مع تغيير كل أمين عام لهذه المنظمة . (تونسي ، 303).

2 – موقف منظمة الوحدة الإفريقية :

منذ نشأة منظمة الوحدة الإفريقية أكدت الدول الأعضاء فيها رغبتها في تصفية الاستعمار في القارة الإفريقية ففي المؤتمر التأسيسي للدول الأفريقية المستقلة الذي عقد في أديس أبابا في عام 1973م والذي أكد فيه على الاجتماع الافريقي بضرورة التنسيق وبذل الجهود للتعجيل بالاستقلال القومي لجميع الأقاليم الأفريقية المستقلة والتي مازالت تحت السيطرة الاجنبية وعلى الرغم من حضور كل القادة الأفارقة ، إلا أن المغرب امتنعت عن الحضور نظراً لتوجيه الدعوة لموريتانيا . (الشامي، 90)

أظهرت قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب قدرة المنظمة المحدودة في اتخاذ قرارات حاسمة ، ويرجع ذلك الى وجود عدد من الاعضاء يتمسكون بمبدأ احترام الوحدة الافريقية من خلال الوضع الراهن للدول الافريقية وترفض مبدأ إعادة رسم الحدود أو تقسيم جديد للقارة وتسعى للحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار ، أما على المستوى الخارجي ، فإن قضية الصحراء حُولت من الامم المتحدة إلى منظمة الوحدة الافريقية بموافقة الأطراف المعنية بإدارة المجموعة الأفريقية في الامم المتحدة الا ان المغرب كانت تعمل على حل هذه المشكلة في اطار مجلس الامن بسبب ضعف موقفها داخل المنظمة الافريقية ولكن تخوف الدول الأوروبية من تحويل المشكلة إلى نزاع بين الشرق والغرب دفع مجلس الأمن الى نقل المشكلة في محيطه الافريقي ولهذا كان دور منظمة الوحدة الافريقية محدودة منذ البداية واقتصر على إيجاد تسوية سلمية بين المغرب والبوليساريو ، بسبب محدودية دور المنظمة هو تمسك كل طرف من الأطراف بمواقفه وهو ما جعل مهمة المنظمة في حسم الخلافات أمر بالغ الصعوبة لهذا أحُيلت القضية مرة أخرى إلى الأمم المتحدة .(الشامي، 92)

3 – موقف محكمة العدل الدولية :

يعود أسباب النزاع المغربي الصحراوي الى تعارض ، أحدهما يقدمه المغرب مدعياً حقوقاً تاريخية في الصحراء الغربية الثاني يؤكد ويدافع عن حق الشعب الصحراوي ، الغير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال .

تَقَدم المغرب بطلب من الامم المتحدة الى الحكومة الاسبانية في سبتمبر عام 1974م ، لإحالة ملف الصحراء الغربية إلى محكمة العدل الدولية في (لاهاي) ، والتي عقدت عام 1975 م ، مقدمة رأيها الاستشاري في ستين صفحة بعد تفكير عميق في حدود الادعاءات و الوثائق المقدمة إليها, فقد توصلت بعد كل المعروض إليها من حجج و براهين من الطرفين ، وأن كل ذلك لا تقدم دليلا على وجود سيادة إقليمية بين المغرب و الساقية الحمراء ووادي الذهب, على الرغم من وجود علاقات تبعية بين بعض القبائل في المنطقة و سلاطين المغرب قديماً. (أبو الرشتة، 30)،

خلصت إلى القول بإن جميع الأدلة المادية و المعلومات المُقدمة للمحكمة لا تثبت وجود أية روابط سيادة إقليمية بين أرض الصحراء الغربية من جهة و المغرب أو موريتانيا من جهة أخرى ، وعليه فإن المحكمة لم يثبت لديها وجود روابط قانونية من شأنها أن تؤثر على تطبيق القرار المتعلق بتصفية الاستعمار من الساقية الحمراء ووادي الذهب ، وتطبيق مبدأ تقرير المصير من خلال التعبير الحر عن إرادة سكان المنطقة.

4– موقف الجامعة العربية :

تعد هذه المشكلة من أعقد المشكلات التي واجهتها المنظمات الإقليمية ومنها الجامعة العربية ، فقد اهتمت بها باعتبارها قضية عربية, فقد أثرت على جامعة الدول الدول العربية تأثيرا بالغا, حيث كانت سببا في العديد من الانقسامات بين أعضائه وزاد من حدة هذه المشكلة عدم وجود آليات الوساطة, و كان دورها متمثلا في إنهاء الإستعمار الإسباني, ولكن مع تزايد حدة الصراع بين الأطراف المعنية للوصول في إحدى مراحله للسلاح و إطلاق النار, أصبح دورها هو احتواء هذا الصراع, فقد تحججت في كون أن ملف القضية له حساسية لدى دولتين عربيتين مهمتين كالمغرب والجزائر, وبالتالي الخوف من الانحياز لطرف دون الأخر كان هذا أبرز اهتماماتها . (العبيدي ، 2012، 20) .

الخاتمة

انطلاقاً من أهداف الدراسة المتمثلة في إبراز واقع النزاع وحقيقة الصراع تتبع الجذور التاريخية والأسباب الكامنة وراءه تناولت الدراسة مواقف أطراف المنطقة من النزاع وموقف بعض الأطراف الدولية والمساعي الإقليمية والدولية والتي ساهمت في التوصل الى وقف إطلاق النار بين طرفي النزاع أيضا تناولت فشل مساعي بعض الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية في إيجاد تسوية نهائية لهذا النزاع على الرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والتي تكللت بوقف إطلاق النار بين الجانبين ومساعيها مازالت مستمرة وقد تجسدت في بعض المؤتمرات والمفاوضات في الفترة الاخيرة ، وقد توصلت الباحثة إلى جملة من النتائج كان أهمها :-

1- أن حل مشكلة الساقية الحمراء ووادي الذهب مرتبط ارتباط وثيقاً لحل الخلافات بين المغرب والجزائر وبين المغرب وجبهة البوليساريو .

-2ثبات مواقف دول النزاع حول المشكلة وملاحظة التغير وعدم الثبات في مواقف اطراف مغاربية اخرى مثل موريتانيا وتونس وليبيا ، ربما لعدم وجود مصالح مشتركة مباشرة لها في الإقليم.

3- أن حل النزاع يبقى مرتبطاً بالتطورات الخارجية لبعض القوى الخارجية الكبرى مثل أمريكا وفرنسا ولا تتوقع حل مغاربي لهذ النزاع دون الرجوع إلى الحلول الخارجية .

-4بعض القوى الدولية تميل الى سياسة الازدواجية في مواقفها تجاه النزاع مراعاة لمصالحها الاستراتيجية في تلك الدول المتنازعة وحفاظاً على مصالحها ولا تسعى لفض النزاع لأنه لا يخدم مصالحها .

من خلال دراسة التركيب السكاني اتضح التشابه بين سكان الدول المجاورة له من حيث العادات والتقاليد والتجانس الجغرافي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، جعل من الصعب الفصل في أحقية ملكية هذا الإقليم ، وهو ما يفسر تشابه الادعاءات والحجج التي تقدمها أطراف النزاع يجعل إعطاء الحق لأحد الأطراف أمراً مستحيلاً.

وفي نهاية الدراسة ان الحل الامثل لمشكلة الصحراء الغربية (الساقية الحمراء ووادي الذهب) .

يكمن في الوحدة بين أطراف النزاع والتسليم للشعب الصحراوي القاطف لهذه المنطقة في حقه لتقرير المصير وفض النزاع بين المغرب والجزائر وجبهة البوليساريو وموريتانيا .

قائمة المصادر والمراجع :

أولًا: الكتب :

1. أبو الرشتة، بن خليل. (2014م). قضية الصحراء الغربية. مجلة المعهد العربي للبحوث، العدد (6).
2. تونسي، بن عامر. (1987م). المصير وقضية الصحراء الغربية. المؤسسة الجزائرية للطباعة.
3. سالم، صلاح الدين. (1976م). حرب البوليساريو. بيروت، لبنان: دار الوحدة.
4. الشامي، علي. (1982م). الصحراء الغربية: عقدة التجربة في المغرب العربي. دار الحكمة.
5. العزبي، محمد. (د.ت). الساقية الحمراء ووادي الذهب. الدار البيضاء: دار الكتاب.
6. يخطيه، السيد محمد. (2000م). جبهة البوليساريو: كفاح تدعمه الشرعية. الجزائر.

ثانيًا: الرسائل الجامعية :

1. أسطيل، عبد الحكيم نافع. (2010م). دور المنظمات الدولية والإقليمية في حل النزاع بالصحراء الغربية (1957–2007). رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

2. المرغني، محسن عامر. (2008م). النزاع حول الصحراء الغربية وجهود التسوية (1975–2007). أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.
3. مسعود، شعنان. (2007م). نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، الجزائر.
4. نصيب، عتيقة. (2012م). العلاقات الجزائرية في فترة ما بعد الحرب الباردة. رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

ثالثًا: الدوريات والمقالات والتقارير :

1. العبيدي، عمر جاسم. (2012م، 6 يناير). مشكلة الصحراء الغربية في السياسة الإقليمية للجامعة العربية. مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية، العدد (3599).
2. عبيد، مجدي علي. (1989م). صراع الصحراء الغربية. مجلة السياسة الدولية، العدد (95)، مصر.
3. الشرقاوي، محمد. (1981م). صراع الصحراء والمبادرة المغربية. مجلة السياسة الدولية، العدد (66)، مركز الدراسات الاستراتيجية، جريدة الأهرام، مصر.
4. شعلان، جاسم. (2012م، سبتمبر). مشكلة الصحراء الغربية وانعكاساتها على مستقبل الأمن القومي. مجلة العلوم السياسية، كلية التربية الأساسية، جامعة بابل.
5. مهابة، أحمد. (1993م، يناير). مشكلات الحدود في المغرب العربي. مجلة السياسة الدولية.
6. مجدوبي، حسين. (2014م، 20 نوفمبر). مهامي في الصحراء. جديدة القدس الأسبوعي.
7. رحيمي، مونية. (2011م، ديسمبر). تقرير الموقف الليبي من الصحراء الغربية: آفاق ما بعد القذافي. تقارير الجزائر للدراسات، قطر، العدد (3).
8. هاشم، عمرو. (1987م). ميزان القوى في المغرب العربي (1983–1987م). مجلة السياسة الدولية، العدد (89)، مصر.